

البحث رقم (٢)

الحديث المنكر وطبقاته

عند الحافظ أبي زرعة الرازي
في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم

في باب العبادات

الأستاذ المساعد الدكتور
ياسر عواد ارحيم
كلية الإمام الأعظم



الطالب
جليل محسن وناس
كلية الإمام الأعظم
الدراسات العليا



ISSN: 2071-6028

ملخص باللغة العربية

أ.م.د. ياسر عواد ارحيم
جليل محسن وئاس

إنَّ معنى الحديث المنكر عند الأئمة المتقدمين ومنهم الحافظ أبو زرعة الرازي هو أوسع وأشمل منه عند الأئمة المتأخرين فهم لا يعرفون المنكر بتعريف معين، ولا يحكمون بحكم عام لا يختلف عليه اثنان. فقد يطلقون النكارة على مجرد التفرد في الأغلب، وقد تطلق على الجرح عندهم، والقرائن هي التي تحدد قصدهم؛ فإذا أردنا أن نعرف مرادهم يجب علينا أن نتتبع ونستقري وننظر في القرائن التي تعين على فهم أحكامهم وإطلاقاتهم. لقد كانت أحكام أبي زرعة الرازي شاملة متنوعة في مختلف المصطلحات الحديثية التي تناولها الكتاب، ومن هذه المصطلحات (مصطلح الحديث المنكر) الذي كثر استخدامه من الأئمة المتقدمين، مع عدم التصريح الدقيق بمرادهم من هذا المصطلح على وجه الخصوص. وهذا راجع إلى اختلاف مدلوله والمراد منه. فهم أرادوا منه المعنى اللفظي لا المعنى الاصطلاحي. لذا جاءت هذه الدراسة في محاولة لفهم معنى الحديث المنكر عند الحافظ أبي زرعة الرازي من خلال دراسة تطبيقية لبعض الأحاديث التي حكم عليها بالنكارة في كتاب العلل. وكذلك معرفة الحديث المنكر عند المحدثين القدماء والمتأخرين من خلال الدراسة النظرية. وكذلك معرفة علاقة المنكر بغيره من المصطلحات المقاربة له كالشاذ وزيادة الثقة.

الكلمات المفتاحية: الحديث المنكر ، علل الحديث ، باب العبادات

**AL-HADEETH AL-MUNKAR AND ITS APPLICATIONS BY ABI ZURA'AH
AL-RAZI IN HIS BOOK "ELAL AL-HADEETH" WRITTEN BY IBN ABI
HATEM "THE CHAPTER OF WORSHIP"**

Written by:

Ass. Prof. Dr. Yasser A. Erhaieim

Mr. Jaleel M. Wannas

Summary

The meaning of the hadeeth of the imams, such as Al-Haafiz Abu Zar'ah al-Razi, is broader and more comprehensive than that of late imams. They do not know what is wrong with a specific definition, and they do not rule by a general ruling. They may call the niqara on the mere uniqueness of the majority, and may be fired on the wound they have, and the clues are the ones that determine their intent; if we want to know their destination we must follow and draw and look at the clues that have to understand their judgments and releases. The provisions of Abu Zeratah al-Razi were comprehensive in the various modern terms that the book dealt with. These terms (the term "bad talk"), which have been widely used by the advanced imams, do not explicitly state what they want from this term in particular. This is due to the difference of meaning and intended. They wanted the verbal meaning not the conventional meaning. Therefore, this study came in an attempt to understand the meaning of the talk of evil by Al-Hafez Abu Zerat Al-Razi through an applied study of some of the hadiths that were narrated by Al-Nukara in Al-'Alal. As well as knowledge of the evil talk of modern and late modernists through theoretical study. As well as knowledge of the relationship of evil with other terms approach to him as abnormal and increase confidence.

Keywords: refusal Hadeeth, explanation, chapter of worship

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد:

فإن للسنة النبوية منزلة عظيمة ومكانة كبيرة كونها هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد كتاب الله ﷻ، فهي المفصلة لما جاء في القرآن الكريم مجملاً من العبادات والأحكام الأخرى. لذا فقد اهتم علماء الإسلام وأئمة الأعلام بالسنة وعلومها غاية الإهتمام وبذلوا في صيانتها أوقاتهم وأفنوا أعمارهم، وجدوا واجتهدوا ورحلوا وتجولوا وطافوا البلاد ونشروا السنة بين العباد، وصنفوا ما لا يحصى عدداً من التصانيف في مختلف أبواب الدين.

فلا يكاد المرء يجد باباً من أبواب الدين إلا ولعلماء الحديث ونقاده فيه من التصانيف الشيء الكثير، وماذا لك إلا لأجل حفظ سنة النبي ﷺ، وتبليغها للأجيال، والحرص على أن لا يدخل فيها ما ليس منها.

ومن هذه العلوم التي لقيت اهتماماً كبيراً علم علل الحديث، فقد صنف فيه جهابذة علماء الحديث ونقاده الكبار، كالإمام الترمذي الذي صنف كتاب العلل الكبير وهو مطبوع، والإمام الدارقطني صنف أيضاً كتاب العلل وهو مطبوع أيضاً، ويُعدُّ أوسعها وأشملها، وغيرهما.

وكان للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم كلمته في هذا المجال، فقد صنف كتاب (علل الحديث)، وقد اشتهر الكتاب، ولاقى قبولاً كبيراً عند أهل العلم حتى قال فيه الحافظ البلقيني: (وأجل كتاب في العلل كتاب الحافظ ابن المديني، وكذلك كتاب ابن أبي حاتم)^(١)، ويعدُّ الحافظ أبو زرعة الرازي أحد أكبر الأئمة الذين تركوا إرثاً

(١) محاسن الإصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح، للحافظ البلقيني: ٢٠٣.

كبيراً من العلوم الكثيرة، ولا سيما علم العلل، حتى صار عمدة لمن جاء بعده، وأكثر من انتفع من علمه تلميذه ابن أبي حاتم الذي أودع في كتابه (العلل) الكثير من آراء أبي زرعة وأحكامه، وكذلك آراء والده أبي حاتم الرازي، فضلاً عن تعقيباته وآرائه التي يدلي بها أحياناً، كما ذكر فيه آراء بعض العلماء الآخرين دون توسع في ذلك.

وقد كانت أحكام أبي زرعة شاملة متنوعة في مختلف المصطلحات الحديثية التي تناولها الكتاب، ومن هذه المصطلحات (مصطلح الحديث المنكر) الذي كثر استخدامه من الأئمة المتقدمين مع عدم التصريح الدقيق بمرادهم من هذا المصطلح على وجه الخصوص وهذا راجع إلى اختلاف مدلوله والمراد منه فهم ارادوا منه المعنى اللفظي لا المعنى الإصطلاحي فحسب؛ لذا جاءت هذه الدراسة بعنوان (الحديث المنكر وتطبيقاته عند الحافظ أبي زرعة الرازي في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم في باب العبادات)، وهي محاولة لفهم معنى الحديث المنكر عند الحافظ أبي زرعة الرازي من خلال دراسة تطبيقية لبعض الأحاديث التي حكم عليها بالنكارة في كتاب العلل، وكذلك معرفة الحديث المنكر عند المحدثين القدماء والمتأخرين من خلال الدراسة النظرية، وكذلك معرفة علاقة المنكر بغيره من المصطلحات المقاربة له كالتشاذ وزيادة الثقة، ولم تكن هذه الدراسة الأولى في الحديث المنكر فقد سبقتها دراسات أخرى كثيرة.

حيث لم نجد دراسة مستقلة قائمة بذاتها في مفهوم الحديث المنكر عند الحافظ أبي زرعة الرازي رغم أهمية هذا الإمام فهو ورفيقه أبوحاتم الرازي (رحمهما الله تعالى) عمدة علم العلل، وقد اختير كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم كونه من أغنى المصادر التي جمعت أحكام الحافظ أبي زرعة حول المنكر وغيره ولأهمية الموضوع والرغبة في البحث فيه، ولما تقدّم من أسباب اختيرت الكتابة فيه.

وقد قسّمنا هذا البحث على مقدمة ذكرت فيها أهمية الموضوع والخطة فيه، والمنهج في البحث. ثم أربعة مباحث، وخاتمة ذكرنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة هذه، وجاءت الخطة على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بالحافظ أبي زرعة الرازي.

المبحث الثاني: تعريف الحديث المنكر

ويتضمن على مطلبين.

المطلب الأول: المنكر في اللغة

المطلب الثاني: المنكر في اصطلاح المحدثين

المبحث الثالث: معنى المنكر عند المتقدمين والمتأخرين

المبحث الرابع: علل وأخبار رويت في العبادات.

ويتضمن سبعة مطالب:

المطلب الاول: علل أخبار رويت في الطهارة.

المطلب الثاني: علل أخبار رويت في الصلاة.

المطلب الثالث: علل أخبار رويت في الأذان.

المطلب الرابع: علل أخبار رويت في سجود القرآن.

المطلب الخامس: علل أخبار رويت في الجمعة.

المطلب السادس: علل أخبار رويت في الصوم.

المطلب السابع: علل أخبار رويت في المناسك.

ثم الخاتمة: جمعت أهم ما توصلنا اليه من نتائج.

وكان المنهج في كتابة هذا البحث

١- ذكر نص الحديث كما ذكره المؤلف مضبوطاً.

٢- تخريج الحديث من الطرق التي ذكرها المؤلف وغيرها.

٣- الاعتماد في تراجم الرواة غالباً على أحكام الحافظ ابن حجرالعسقلاني في

كتبه ولاسيما كتاب (تقريب التهذيب، لابن حجر) إلى جانب أحكام الحافظ الذهبي في

كتبه ولاسيما كتاب (الكاشف للذهبي)، وقد عُرِّزَ بأحكام الأئمة السابقين في كتب الجرح والتعديل الرئيسة ككتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري، وكتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وكتاب الكامل في الضعفاء، لابن عدي الجرجاني في ضعف الرجال، وغيرها من كتب الرجال.

٤- ذكر حكم الحافظ أبي زرعة كما نقله عنه تلميذه ابن أبي حاتم، ثم ذكر بعده أقوال العلماء الذين وافقوا أبا زرعة فأذكروا الحديث أو ضعفوه، وكذلك العلماء الذين خالف حكمهم حكم أبي زرعة، بأن صحّحوا الحديث أو حسّنوه، ثم ختم دراسة الحديث بالبحث عن وجه النكارة فيه، وسبب إنكار الحافظ أبي زرعة له.

وأخيراً... نحمد الله تعالى على عونه وتيسيره لإتمام هذا البحث وإنجازه بهذا الشكل، ونسأله سبحانه أن ينفعنا به، وينفع به من قرأه، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

المبحث الأول:

التعريف بالحافظ أبي زرعة الرازي إسمه وكنيته ونسبه

أولاً: هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ بن داود، أبو زرعة القرشي المخزومي، الرازي، مولى عياش بن مطرف بن عبد الله بن عياش ابن أبي ربيعة المخزومي^(١).

ولادته ونشأته: ولد أبو زرعة سنة ٢٠٠هـ بالرّي، وقيل في ولادته غير ذلك، وقد نشأ نشأة علمية في بيئة مشحونة بالعلم والتحصيل، وفي بيت علم وفضل، وقد أخذ العلم مبكراً على عادة أهل زمانه في الحرص على التعلم منذ الصغر^(٢).

وفاته: توفي أبو زرعة بعد عمر حافل بالعلم والزهد والورع والعطاء في آخر يوم من سنة ٢٦٤هـ، يقول محمد بن مسلم بن وراثة (حضرت أنا وأبو حاتم عند وفاة أبي زرعة الرازي فقلنا كيف نقلن مثل أبي زرعة فقلت أنا حدثنا أبو عاصم حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن صالح بن أبي عريب عن كثير بن مرة عن معاذ بن جبل ثم أمسكت فقال أبو حاتم حدثنا بندار في آخرين قالوا حدثنا أبو عاصم حدثنا عبد الحميد بن جعفر ففتح أبو زرعة عينيه وقال حدثنا بندار حدثنا أبو عاصم حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن صالح بن أبي عريب عن كثير بن مرة عن معاذ بن جبل قال: قال رسول

(١) يُنظَر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٣٢٥/٥، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي: ٦٧٨/٢، طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى: ١٩٩/١، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: ٣٢٦/١٠، سير السلف الصالحين، قوام السنّة الاصبهاني: ١٢٢٣/٤، التدوين في أخبار قزوين، للرافعي: ٢٤٨/١٣، تهذيب الكمال، للحافظ المزي: ٨٩/١٩، سير أعلام النبلاء، للذهبي: ٦٥/١٣، تهذيب التهذيب، لابن حجر: ١٨/٣.

(٢) يُنظَر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٣٢٥/٥، تهذيب الكمال، للمزي: ٩٧/١٩.

الله ﷻ من كان آخر كلامه لا إله إلا الله.. وخرج روحه معه^(١)، وقد روي عنه أنه قال في مرضه الذي توفي فيه: (اللهم إني أشتاق إلى رؤيتك، فإن قال لي بأي عمل اشتقت لي؟ قلت: برحمتك يارب)^(٢)، فَرَحِمَ الله إيماننا أبا زرعة رحمة واسعة.

المبحث الثاني:

تعريف الحديث المنكر

المطلب الأول:

المنكر في اللغة

النون والكاف والراء أصل صحيح يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب....، وَنَكَرَ الشيءَ وأنكره لم يقبله قلبه، ولم يعترف به لسانه^(٣)، والمنكر اسم مفعول، يقال: (أُنْكَرَ الأمرُ نكيراً، وأُنْكَرَهُ إنكاراً ونُكْراً جهله)^(٤)، وأنكره بمعنى جده، أو لم يعرفه، وإنه يقابل المعروف^(٥)، قال الراغب: (الْمُنْكَرُ كل فعلٍ تحكّم العقول الصحيحة بقبحه، أو تتوقف في استقباحه أو استحسانه العقول، فتحكم بقبحه الشريعة)^(٦)، ويطلق المنكر في اللغة على معانٍ عديدةٍ منها (الدهاء، والفتنة، والصعوبة، والأمر الشديد، وخلاف الاعتراف، والتغيير، والجهل، وغيرها)^(٧).

أمّا الدهاء والفتنة، فيقال: (المنكر والتّكراء، الدهاء والفتنة، ورجلٌ نَكَرٌ ونُكْرٌ ونُكْرٌ ومُنْكَرٌ من قومٍ مناكيرٍ داهٍ فطنٍ... والنكارة الدهاء)^(٨).

(١) يُنْظَرُ: مقدمة الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٣٤٥/١ - ٣٤٦، الإرشاد، للخليلي: ٦٧٧/٢ - ٦٧٨.

(٢) يُنْظَرُ: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: ٣٣٣/١٠.

(٣) يُنْظَرُ: مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة (نكر): ٤٧٦/٥.

(٤) لسان العرب، لابن منظور، مادة (نكر): ٢٣٢/٥.

(٥) يُنْظَرُ: القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مادة (نكر): ٢٠/٢.

(٦) المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد: ٥٠٧.

(٧) يُنْظَرُ: لسان العرب، لابن منظور، مادة نكر: ٢٣٢/٥ - ٢٣٣.

(٨) يُنْظَرُ: المصدر نفسه: ٢٣٢/٥.

قال الأزهري: (النُّكْرُ الدهاء... ويقال: فلان ذو نكراء إذا كان داهياً عاقلاً)^(١)، والأمر المنكر: هو الصعب أو الشديد، قال الجوهري: (... وقد نَكَرَ الأمرُ بالضم، أي صَعَبَ وأشدَّ)^(٢)، والنُّكْرُ والنُّكْرُ الأمرُ الشديد^(٣)، ويأتي المنكر بأنه خلاف المعروف، يقال: (... والنِّكْرَةُ خلاف المعرفة،... والمُنْكَر من الأمر خلاف المعروف^(٤)، والنِّكْرَةُ: هي إنكارك الشيء، وهو نقيض المعرفة^(٥)، ويقال: النِّكْرَةُ ضد المعرفة، وقد نِكِرْتُ الرَّجُلَ بالكسر، نُكْرًا ونُكُورًا وأنكَرْتُهُ واستنكَرْتُهُ بمعنى^(٦) واحد. ويأتي التَّنْكَرُ بمعنى التغيير: (تنكَّر الأمر إذا تغيَّر)^(٧)، وقد نَكَرَهُ فتكر، أي: غيَّره فتغيَّر إلى مجهول^(٨)، ويأتي بمعنى الجهل: (والتناكر التجاهل)^(٩)، ونِكِرْتُ فلاناً وأنكَرْتُهُ إذا جهلته، وفي التنزيل ﴿قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾^(١٠)، ونَكَرَ الأمر نكيراً وأنكَرَهُ إنكاراً ونُكْرًا جَهْلَةً^(١١).

(١) تهذيب اللغة، للأزهري: ١٠/١٩١.

(٢) الصحاح في اللغة، للجوهري: ٢/٨٣٧.

(٣) يُنْظَر: لسان العرب، لابن منظور: ٥/٢٣٢.

(٤) المصدر نفسه: ٥/٢٣٢.

(٥) يُنْظَر: تهذيب اللغة، للأزهري: ١٠/١٩٢.

(٦) الصحاح في اللغة، للجوهري: ٢/٨٣٦.

(٧) تهذيب اللغة، للأزهري: ١٠/١٩٢.

(٨) المصدر نفسه: ١٠/١٩١.

(٩) الصحاح في اللغة، للجوهري: ٢/٨٣٧.

(١٠) سورة الذاريات، الآية: ٢٥.

(١١) يُنْظَر: لسان العرب، لابن منظور: ٥/٢٣٢.

المطلب الثاني:

المنكر في اصطلاح المحدثين

يُعدُّ أول من عرّف المنكر تعريفاً إصطلاحياً الحافظ أبو بكر البرديجي^(١)، كما أشار إلى ذلك ابن الصلاح وابن رجب، قال ابن الصلاح: (بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي: أنه أي المنكر الحديث الذي يتفرد به الرجل ولا يعرف مثته من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر)^(٢).

يظهر من كلام ابن الصلاح أنه فهم من التعريف أن البرديجي يطلق النكارة على التفرد المطلق، كما أنه يرد الآحاد الأفراد مطلقاً، وذلك من قوله: (فأطلق البرديجي ذلك، ولم يفصل، وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة، أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث)^(٣).

وقال ابن رجب: (ولم أقف لأحدٍ من المتقدمين على حدّ المنكر إلا ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ.... أن المنكر هو الحديث الذي يحدث به عن الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة، ولا يعرف ذاك الحديث -وهو متن الحديث- إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً)^(٤).

وقال ابن الصلاح في تعريف المنكر: (المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ؛ فإنه بمعناه فمثال الأول: وهو المتفرد المخالف لما رواه الثقات: رواية مالك عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله

(١) هو الإمام أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي البردعي، ولد بعد سنة (٢٣٠) هـ، وحدث عن خلق كثير، وكان فاضلاً، وقد جمع وصنف وبرع في علم الأثر، مات سنة (٣٠١) هـ، يُنظر:

سير اعلام النبلاء، للذهبي: ١٢٢/١٤ - ١٢٣

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ٢٤٤.

(٣) يُنظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب: ٦٥٣/٢.

(٤) شرح علل الترمذي، لابن رجب: ٦٥٣/٢.

ﷺ قال: (قال لا يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ وَلَا الكَافِرُ المُسْلِمَ)^(١)، فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: عمر بن عثمان بضم العين، وذكر مسلم صاحب الصحيح في كتاب التمييز: أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه عمرو بن عثمان يعني بفتح العين وذكر أن مالكا كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان كأنه علم أنهم يخالفونه، وعمرو وعمر جميعاً ولدا عثمان غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو بفتح العين، وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه والله أعلم.

ومثال الثاني: هو الفرد الذي ليس في رايه من الثقة والاتقان ما يحتمل معه تفرد ما رويناه من حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس^(٢)، عن هشام بن عروة^(٣) عن أبيه^(٤)، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: (كلوا البلح بالتمر؛ فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق)^(٥)، تفرد به أبو زكير وهو شيخ صالح أخرج عنه مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرد والله أعلم^(٦).

(١) مسند الإمام أحمد، مسند أسامة بن زيد رضي الله عنه: ٧٦/٣٦، صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم: ١٥٦/٨، صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه: ١٢٣٣/٣.

(٢) هو المحاربي الضرير نزيل البصرة، صدوق يخطيء كثيراً، من الثامنة، يُنظر: تقريب التهذيب، لابن حجر: ٥٩٦.

(٣) هو عروة بن الزبير بن العوام ثقة فقيه ربما دلس من الخامسة مات سنة (١٤٥هـ)، يُنظر: المصدر نفسه: ٢١٤.

(٤) هو الزبير بن العوام أحد العشرة المشهود لهم بالجنة صحابي جليل رضي الله عنه، يُنظر: المصدر نفسه: ٢١٤.

(٥) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الاطعمة، باب أكل البلح بالتمر: ١١٠٥/٢، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الوليمة، باب البلح بالتمر: ٢٥٠/٦، والحاكم في المستدرک: ١٣٥/٤، وسكت عنه، وتعبه الذهبي فقال: (منكر).

(٦) مقدمة ابن الصلاح: ٨٠.

وهنا لم يميز ابن الصلاح بين المنكر والشاذ، وتعقبه ابن حجر فقال: (ليس بعبارته ما يفصل احد النوعين عن الآخر، نعم هما مشتركان في كون كل منهما على قسمين وإنما اختلافهما في مراتب الرواة)^(١).

وقال ابن دقيق العيد: (هو كالشاذ، وقيل: هو ما انفرد به الراوي وهو قول منقوض بالأفراد الصحيحة)^(٢)، وقال ابن جماعة: (هو ما تفرد به من ليس بثقة ولا ضابط فهو المنكر)^(٣)، وقال الذهبي: (المنكر: ما انفرد الراوي الضعيف به...)^(٤)، وقال ابن كثير: (المنكر: وهو كالشاذ إن خالف رواية الثقات؛ فمنكر مردود، وكذا إن لم يكن عدلاً ضابطاً، وإن لم يخالف؛ فمنكر مردود، وأما إن كان الذي تفرد به عدلاً ضابطاً حافظاً قبل شرعاً، ولا يقال له منكر)^(٥).

قال الشيخ أحمد محمد شاكر تعليقاً عليه: (أي: ما انفرد به الراوي الذي ليس معدلاً ولا ضابطاً فهو منكر مردود مع أنه لم يخالف غيره في روايته؛ لأنه انفرد بها، ومثله لا يقبل تفردّه)^(٦).

وقال الحافظ ابن حجر: (وأما إذا انفرد المستور^(٧)، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد، فهذا أحد

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ٦٧٤/٢.

(٢) الإقتراح في فن الإصطلاح، لابن دقيق العيد: ١٩٨.

(٣) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لابن جماعة: ٥١.

(٤) الموقظة، للذهبي: ٤٢.

(٥) إختصار علوم الحديث، لابن كثير: ٥٠-٥١.

(٦) الباعث الحثيث في إختصار علوم الحديث، للشيخ أحمد محمد شاكر: ٥٥.

(٧) هو صاحب المرتبة السابعة عند الحافظ ابن حجر، وهو من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وقد بين المحقق العلامة محمد عوامة أن بعض هذه المراتب هي مراتب خاصة بكتاب تقريب التهذيب، لابن

حجر دون غيره من كتب الحافظ لابن حجر، يُنظر: مقدمة تقريب التهذيب، لابن حجر: ١.

قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خالف في ذلك فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين فبان بهذا فصل المنكر على الشاذ، وأنّ كلاً منهما قسمان يجمعهما مطلق التفرد، أو مع قيد المخالفة^(١).

المبحث الثالث

معنى المنكر عند المتقدمين والمتأخرين^(٢)

أطلق الأئمة المتقدمون لفظ (منكر) على كثير من الروايات التي حكموا عليها، ومن خلال التتبع والدراسة ظهر أنهم قد أطلقوه بناءً على المعنى اللفظي لا المعنى الإصطلاحي الذي استقر بعدهم في كتب المصطلح، ويُعدُّ الحافظ أبو زرعة الرازي أحد أبرز الأئمة المتقدمين النقاد، وسنرى من خلال الدراسة التطبيقية ما يدل على أنه (رحمه الله تعالى) يطلق لفظ المنكر على صور متعددة؛ فمفهوم المنكر عنده هو أقرب الى المعنى اللفظي منه الى المعنى الإصطلاحي كعادة المتقدمين الأوائل في صنيعهم؛ فنجد أنهم أطلقوه على صور عديدة من أبرزها ما يأتي:

- إطلاق المحدثين القدامى مفهوم المنكر على حديث الثقة الذي تفرد به.
 - إطلاق المحدثين القدامى مفهوم المنكر على حديث الراوي الصدوق.
 - إطلاقهم المنكر على حديث الراوي الصدوق الذي خالف الثقات.
 - إطلاق المحدثين القدامى مفهوم المنكر على حديث الراوي الضعيف.
- وهو على قسمين:

الأول: إطلاقهم المنكر على حديث الراوي الضعيف الذي تفرد به.

الثاني: إطلاقهم المنكر على حديث الراوي الضعيف الذي خالف غيره من الثقات.

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ٦٧٤-٦٧٥.

(٢) بيّن الإمام الذهبي (رحمه الله) أنّ الحد الفاصل بين عصر المتقدمين من المحدثين والمتأخرين هو رأس

سنة ثلاثمائة للهجرة، يُنظر: ميزان الاعتدال، للذهبي: ٤/١.

إطلاق المحدثين القدامى مفهوم المنكر على حديث المجهول، والمتروك المخالف للثابت.

اما معنى المنكر عند المتأخرين:

- المنكر: بمعنى التفرد مع المخالفة- مرادف للشاذ.

- المنكر: بمعنى تفرد الضعيف.

- المنكر: بمعنى مخالفة الضعيف للثقة، أو الثقات.

المبحث الرابع

علل وأخبار رويت في العبادات

المطلب الاول:

علل أخبار رويت في الطهارة^(١)

(١) قال المؤلف: (وسئل أبو زرعة، عن حديث رواه عباس النرسي، عن يحيى

بن ميمون، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عائشة، عن النبي ﷺ في صفة الوضوء
مَرَّةً مَرَّةً، فقال: (هَذَا الَّذِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، فقال: مَنْ ضَعَّفَ،
ضَعَّفَ اللَّهُ لَهُ، ثُمَّ أعادها الثالثة، فقال: هَذَا وَضُوءُنَا مَعَشَرَ الْأَنْبِيَاءِ)^(٢).

تخريج الحديث: رواه ابن عدي^(٣).

تراجم الرواة:

١- العباس بن الوليد بن نصر النرسي، أبو الفضل البصري، ثقة من العاشرة

مات سنة ٢٣٨ هجرية^(٤).

(١) كذا في المطبوع دون ذكر كتاب او باب.

(٢) علل الحديث: ٦١٦/١، ٦١٧ برقم (١٤٦)، و تكرر في موضع آخر: ٥/٢، بزيادة (فمن زاد على ذلك، فقد أساء و أربى).

(٣) الكامل، لابن عدي: ٢٢٧/٧.

(٤) يُنظر: تهذيب الكمال، للمزي: ٢٥٩/١٤-٢٦٠، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٢٩٤، لسان الميزان، لابن

حجر: ٢٥٧/٧.

٢- يحيى بن ميمون بن عطاء القرشي، أبو أيوب التمار البصري نزيل بغداد، متروك^(١) من الثامنة مات سنة ١٩٠ هجرية^(٢).

٣- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل من السادسة مات سنة ١٥٠ هجرية^(٣).

٤- عطاء بن أبي رباح المكي، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الارسال من الثالثة مات سنة ١١٤، وقيل ١١٥ هجرية^(٤).

٥- عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المومنين رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ، ماتت سنة ٥٨ هجرية^(٥).

الحكم على الحديث: قال أبو زرعة: (هذا حديث واهٍ منكر ضعيف)^(٦)، وقال أيضاً: (ليس لهذا الحديث أصل)^(٧).

الذين وافقوه: قال ابن عدي بعد أن ساق الحديث: (ويحيى بن ميمون عامة ما يرويه ليس بمحفوظ)^(٨).

(١) المتروك: هو من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وهي من ألفاظ المرتبة العاشرة في الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب، يُنظر: مقدمة تقريب التهذيب: ١٠.

(٢) يُنظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ١٨٨/٩، الكامل، لابن عدي: ٢٢٦/٧، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٥٩٧/٢.

(٣) يُنظر: التأريخ الكبير، للبخاري: ٤٢٢/٥، الكاشف، للذهبي: ٦٦٦/١، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٣٦٣/٢.

(٤) يُنظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٢٣٠/٦، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٣٩١/٢.

(٥) يُنظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم: ٣٣٩٢/٦، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر: ١٦/٨.

(٦) يُنظر: علل الحديث: ٦١٧/١.

(٧) المصدر نفسه: ٥/٢.

(٨) الكامل، لابن عدي: ٢٢٧/٧.

سبب النكارة: تفرد يحيى بن ميمون بهذا الحديث، وهو راوٍ متروك كما تقدم؛ لذا أنكره أبو زرعة، قال أحمد بن حنبل عن يحيى بن ميمون: (ليس بشيء خرقنا حديثه، كان يُلقن الأحاديث)^(١)، وقال: الفلاس^(٢): (كنت عنده -يعني يحيى بن ميمون- وكان كذاباً يحدث، عن علي بن زيد^(٣) بأحاديث موضوعة)^(٤).

علل أخبار رويت في الطهارة

(٢) قال المؤلف: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو داود الطيالسي عن خارجة بن مصعب، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ: (إن للوضوء شيطاناً يُقال له: الولهان^(٥) فاحذروه)^(٦)).
تخريج الحديث: رواه أبو داود الطيالسي، وأحمد، وابن ماجه، والترمذي، وابن خزيمة، وابن عدي، والحاكم، والبيهقي، وابن الجوزي، عن أبي داود الطيالسي، عن خارجة بهذا الإسناد مرفوعاً^(٧).

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل: ٣٠١/٣.

(٢) عمرو بن بحر بن كنيز الحافظ الامام الثبت أبو حفص الباهلي البصري الفلاس أحد الأعلام، مولده بعد الستين ومائة سمع يزيد بن زريع، وعبد العزيز العمي، وسفيان بن عيينة ومعتز بن سليمان وطبقته، فأكثر واتقن، حدث عنه الستة، تذكرة الحفاظ، للذهبي: ٤٨٧/٢.

(٣) علي بن زيد بن عبد الله بن جدعان التميمي البصري الضرير، ضعيف من الرابعة مات سنة ١٣١هـ، يُنظر: تهذيب الكمال، للمزي: ٤٣٤/٢، ٤٤٤، الكاشف، للذهبي: ٤٠/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٤٠١/٣.

(٤) الكامل، لابن عدي: ٢٢٦/٧.

(٥) قال ابن منظور: (الولهان اسم شيطان يغري الانسان بكثير استعمال الماء عند الوضوء) يُنظر: فيض القدير، للمناوي: ٥٠٣/٢، تحفة الأحوذى، للمباركفوري: ١٥٦/١.

(٦) علل الحديث: ٦٣١/١ رقم الحديث (١٥٨) وتكرر في: ٥٩٦/١ برقم (١٣٠).

(٧) مسند الطيالسي، مسند أبي بن كعب رضي الله عنه: ٤٤٢/١، مسند أحمد، مسند أبي بن كعب رضي الله عنه: ١٦٠/٣٥، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في القصر وكراهية التعدي فيه: ١٤٦/١، جامع الترمذي أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب كراهية الإسراف في الوضوء بالماء: ٨٤/١، صحيح ابن خزيمة: ٦٣/١، الكامل، لابن عدي: ٥٤/٣، المستدرک على الصحيحين، للحاكم: ٦٦/١، السنن الكبرى، للبيهقي: ١٩٧/١، العلل المتناهية، لابن الجوزي: ٣٤٥/١، ٣٤٨.

ورواه الشاشي، من طريق محمد بن دينار^(١)، والخطيب البغدادي، من طريق سفيان بن حسين^(٢)، كلاهما عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عُتي، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ^(٣).

تراجم الرواة:

١- خارجة بن مصعب بن خارجة، أبو الحجاج السرخسي، متروك، وكان يدلّس عن الكذابين من الثامنة مات سنة ١٦٨ هجرية^(٤).

٢- يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل ورع من الخامسة مات سنة ١٣٩ هجرية^(٥).

٣- الحسن بن أبي الحسن البصري، وإسم أبيه يسار، ثقة فقيه فاضل مشهور، وهو رأس الطبقة الثالثة مات سنة ١١٠ هجرية^(٦).

٤- عُتي بضم أوله مصغر، بن ضمرة التميمي السعدي البصري ثقة من الثالثة^(٧).

٥- أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري أبو المنذر وأبو الطفيل سيد القراء كان من أصحاب

(١) أبو بكر الأزدي البصري، صدوق سيء الحفظ من الثامنة، ينظر: تهذيب الكمال، للمزي: ١٧٦/٢٥، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٤٧٧/٢.

(٢) الواسطي، ثقة في غير الزهري من السابعة، يُنظر: الكاشف، للذهبي: ٤٤٨/١، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٢٤٤/١.

(٣) مسند الشاشي: ٣/٣٧٧، موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي: ٤٢٦/٢.

(٤) يُنظر: التاريخ الكبير، للبخاري: ٣/٢٠٥، الضعفاء والمتروكين، للنسائي: ١/٣٦، تقريب التهذيب، لابن حجر: ١٨٦/١.

(٥) يُنظر: الكاشف، للذهبي: ٤٠٣/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٦١٣/٢.

(٦) يُنظر: الكاشف، للذهبي: ٣٢٢/١ - ٣٢٤، تقريب التهذيب، لابن حجر: ١٦٠.

(٧) يُنظر: الثقات، لابن حبان: ٢٨٦/٥، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٣٨١.

العقبة الثانية وشهد بديراً والمشاهد كلها، اختلف في سنة وفاته فقل مات سنة تسع عشرة، وقيل اثنتين وثلاثين^(١).

الحكم على الحديث:

قال أبو زرعة: (رفعه إلى النبي ﷺ منكر)^(٢)، وقال أيضاً: (هو عندي منكر)^(٣).

الذين وافقوه: قال أبو حاتم: (كذا رواه خارجة، وأخطأ فيه)^(٤)، وقال الترمذي: (حديث أبي بن كعب، غريب)، وليس اسناده بالقوي عند أهل الحديث لانا لانعلم احدا اسنده غير خارجة... وخارجة ليس بالقوي عند أصحابنا وضعفه ابن المبارك^(٥)، وأعلّه ابن عدي بتفرد خارجة^(٦)، وقال البيهقي: (هذا الحديث معلول)^(٧). وقال البغوي: (إسناده ضعيف)^(٨)، وضعفه ابن الجوزي^(٩)، وابن حجر^(١٠).

الذين خالفوه: صححه ابن خزيمة، والحاكم، وسكت عنه الذهبي^(١١).

سبب النكارة: هذا الحديث تفرد برفعه إلى النبي ﷺ خارجة، وهو متروك الحديث كما سبق؛ لذا أنكره أبو زرعة، قال الترمذي: (حديث أبي بن كعب حديث

(١) يُنْظَر: معرفة الصحابة، لأبي نعيم: ٢١٤/١، الإصابة، لابن حجر: ٢٧/١.

(٢) علل الحديث: ٥٩٨/١.

(٣) المصدر نفسه: ٦٣١/١.

(٤) المصدر نفسه: ٥٩٧/١.

(٥) جامع الترمذي: ٨٤/١.

(٦) الكامل، لابن عدي: ٥٤/٣.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي: ١٩٧/١.

(٨) شرح السنة، للبغوي: ٥٣/٢.

(٩) يُنْظَر: العلل المتناهية، لابن الجوزي: ٣٤٥/١.

(١٠) يُنْظَر: التلخيص الحبير، لابن حجر: ٢٩٩/١، ٣٨٧.

(١١) يُنْظَر: صحيح ابن خزيمة: ٦٣/١، المستدرک على الصحيحين، للحاكم: ٥٩٧/١.

غريب وليس إسناده بالقوي عند أهل الحديث لأننا لا نعلم أحداً أسنده غير خارجة وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن الحسن قوله و لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء، وخارجة ليس بالقوى عند أصحابنا وضعفه ابن المبارك^(١).

وقال البيهقي: (وخارجة ينفرد بروايته مسنداً وليس بالقوي في الرواية)^(٢)، والصحيح أنه من قول الحسن، فقد رواه الثوري، عن يونس، عن الحسن، من قوله، غير مرفوع^(٣)، ورواه الثوري، عن بيان^(٤)، عن الحسن من قوله، غير مرفوع أيضاً^(٥)، ويشهد للمرفوع ما رواه البيهقي، من طريق محمد ابن حصين^(٦)، عن يحيى بن كثير^(٧)، عن سليمان التيمي^(٨)، عن أبي العلاء بن الشخير^(٩)، عن عمران بن حصين^(١٠) رضي الله عنه.

(١) جامع الترمذي: ٨٤/١.

(٢) السنن الكبرى، للبيهقي: ١٩٧/١.

(٣) لم أقف على روايته فيما لدي من مصادر، يُنظر: علل الحديث: ٥٩٧/١.

(٤) مجهول، وهو غير بيان بن بشر، يُنظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري: ٣/٣٩٣، ميزان الاعتدال، للذهبي: ٣٥٦/١، ٣٥٧.

(٥) السنن الكبرى، للبيهقي: ١٩٧/١.

(٦) محمد بن ثواب بن سعيد بن حصين الكوفي الهباري، يُنسب لجد أبيه، صدوق من الحادية عشرة مات سنة ٢٦٠ هجرية، يُنظر: تهذيب الكمال، للمزي: ٥٦٠/٢٤، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٤٧١.

(٧) يحيى بن كثير بن درهم البصري، أبو غسان، ثقة من التاسعة مات سنة ٢٠٦ هجرية، ينظر: الكاشف، للذهبي: ٣٧٣/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٥٩٥.

(٨) سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتز البصري، ثقة عابد من الرابعة مات سنة ١٤٣ هجرية، يُنظر: الكاشف، للذهبي: ٤٦ ١/١، لسان الميزان، لابن حجر: ٢٣٧/٧، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٢٥٢.

(٩) يزيد بن عبد الله بن الشخير العامري، أبو العلاء البصري، ثقة من الثانية مات سنة ١٠٨ هجرية، يُنظر: الكاشف، للذهبي: ٣٨٦/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٦٠٢.

(١٠) الصحابي الجليل المشهور رضي الله عنه، يُنظر: معرفة الصحابة، لابي نعيم: ٢١٠٨/٤، الإصابة، لابن حجر: ٧٠٥/٤.

قال: قال رسول الله ﷺ (اتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ، فَإِنَّ لِلْمَاءِ وَسْوَاساً وَشَيْطَاناً)^(١)، قال البيهقي: (إسناده ضعيف)^(٢)، وقال ابن حجر: (إسناده ضعيف)^(٣).

المطلب الثاني

علل أخبار رويت في الصلاة

(٣) قال المؤلف: (سألت أبي، وأبا زرعة، عن حديث رواه يوسف بن عدي، عن عثام، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان إذا تَعَارَّ^(٤) مِنَ اللَّيْلِ، قال: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ، رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ)^(٥)).

تخريج الحديث: رواه: المروزي، والنسائي، وابن حبان، والطبراني، وابن السني، وابن منده، والحاكم، وتمام الرازي، والبيهقي^(٦).

تراجم الرواة:

١- يوسف بن عدي بن زريق الكوفي نزيل مصر، ثقة من العاشرة مات سنة ٢٣٢ هجرية^(٧).

(١) السنن الكبرى، للبيهقي: ١/١٩٧.

(٢) المصدر نفسه: ١/١٩٧.

(٣) التلخيص الحبير، لابن حجر: ١/٢٩٩.

(٤) بتشديد الراء أي انتبه من الليل والتعار الانتباه من الليل مع صوت من نحو تسبيح وإستغفار، فيض القدير، للمناوي: ٥/١١٣.

(٥) علل الحديث: ٣٧/٢ برقم (١٩٧)، وتكرر في: ٢٨٥/٥ - ٢٨٦، ٣٧٣/٥.

(٦) مختصر قيام الليل، المروزي: ١/١٢٨، سنن النسائي الكبرى، باب مايقول إذا انتبه من منامه: ٦/٢١٦، صحيح ابن حبان: ١٢/٣٤٠، كتاب الدعاء، الطبراني: ١/٢٤٤، عمل اليوم والليلة، لابن السني: ١/٤٩٤، التوحيد، لابن منده: ١/٤٠٦، المستدرك على الصحيحين، للحاكم: ١/٧٢٤، الفوائد، تمام الرازي: ٢/٢٧٦، الدعوات الكبير، البيهقي: ٢/١٣٢، القضاء والقدر، البيهقي: ١/١٠٣، الأسماء والصفات، البيهقي: ١/٤٨.

(٧) يُنْظَر: تهذيب الكمال، للمزي: ٣٢/٤٣٨-٤٤٢، الكاشف، للذهبي: ٢/٤٠٠ تقريب التهذيب، لابن حجر: ٦١١.

٢- عثام بن علي بن هجير العامري الكلابي، أبو علي الكوفي، صدوق من كبار التاسعة مات سنة ١٩٥ هجرية^(١).

٣- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي. ثقة فقيه ربما دلس، من الخامسة، مات سنة ١٤٥ أو ١٤٦ هجرية^(٢).

٤- عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور، من الثالثة، مات سنة ٩٤ هجرية^(٣).

٥- عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها تقدّمت.

الحكم على الحديث:

قال أبو زرعة: (هذا خطأ إنما هو هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يقول هذا، رواه جرير هكذا)^(٤)، وقال أيضاً: (حدثنا يوسف بن عدي بهذا الحديث، وهو منكر)^(٥).

الذين وافقوه: قال أبو حاتم: (هذا خطأ، إنما هو هشام بن عروة، عن أبيه، أنه كان يقول نفسه)^(٦)، وقال أيضاً: (هذا حديث منكر)^(٧).

الذين خالفوه: صححه ابن حبان^(٨)، والحاكم^(٩)، وسكت عنه الذهبي^(١٠).

(١) يُنْظَر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٤٤/٧، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٣٨٢.

(٢) يُنْظَر: الكاشف، للذهبي: ٣٣٧/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٥٧٣.

(٣) يُنْظَر: الكاشف، للذهبي: ١٨/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٣٨٩.

(٤) علل الحديث: ٣٧/٢ - ٣٨.

(٥) المصدر نفسه: ٣٧/٢ - ٣٨.

(٦) المصدر نفسه: ٣٧٣/٥.

(٧) المصدر نفسه: ٣٧٣/٥.

(٨) صحيح ابن حبان: ٧٢٤/١٢.

(٩) المستدرک على الصحيحين، للحاكم: ٧٢٤/١.

(١٠) التلخيص بهامش المستدرک: ٧٢٤/١.

سبب النكارة: يظهر من قول الإمامين أبي زرعة وأبي حاتم أن علة هذا الحديث تكمن في مخالفة أحد رواته، وهو عثام بن علي، وهو صدوق، جرير بن عبد الحميد، وهو ثقة، وأكثر حديثاً^(١)؛ فسبب النكارة هو خطأ عثام في رفع الحديث إلى النبي ﷺ وليس معروفاً بل هو قول أحد التابعين: (أي: عروة بن الزبير)، هذا مفاد قول أبي زرعة وأبي حاتم قالوا: (هكذا رواه جرير)، ولم أقف على رواية جرير بن عبد الحميد التي أشار إليها الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان فيما لدي من مصادر.

علل أخبار رويت في الصلاة

(٤) قال المؤلف: (وسئل أبو زرعة، عن حديث رواه عبيس بن ميمون، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: الْكَلْبُ، وَالْحِمَارُ، وَالْمَرْأَةُ، وَالْيَهُودِيُّ، وَالنَّصْرَانِيُّ، وَالْمَجُوسِيُّ، وَالْخَنْزِيرُ)^(٢)).

تخريج الحديث: لم أجد من رواه بهذا الإسناد فيما لدي من مصادر إلا المؤلف وقد رواه عبد بن حميد، والطحاوي، والبيهقي من طريق هشام الدستوائي^(٣)، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة^(٤) مولى ابن عباس، عن ابن عباس: قال أحسبه أسنده إلى النبي ﷺ قال: (يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: الْكَلْبُ، وَالْحِمَارُ، وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ، وَالْيَهُودِيُّ، وَالنَّصْرَانِيُّ، وَالْمَجُوسِيُّ، وَالْخَنْزِيرُ، وَيَكْفِيكَ إِذَا كَانُوا مِنْكَ عَلَى قَدَرٍ رَمِيَةٍ بِحَجَرٍ لَمْ يَقْطَعُوا صَلَاتَكَ)^(٥).

(١) يُنْظَرُ: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٥٠٦/٢.

(٢) علل الحديث: ٤٥٢/٢-٤٥٣، برقم (٥٠٧).

(٣) هشام بن أبي عبد الله سنبر، أبو بكر البصري الدستوائي، ثقة ثبت، ينظر، الكاشف، للذهبي: ٣٣٧/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٥٧٣.

(٤) أبو عبد الله ثقة ثبت مات سنة ١٠٤ هـ، يُنْظَرُ: الكاشف، للذهبي: ٣٣/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٣٩٧.

(٥) علل الحديث، لابن أبي حاتم: ٤٥٣/٢.

تراجم الرواة:

١- عبيس بن ميمون التيمي، أبو عبيدة الخزاز البصري، ضعيف من الثامنة^(١).

٢- يحيى بن أبي كثير، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل من الخامسة مات سنة ١٣٢ هجرية^(٢).

٣- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، ثقة مكثر من الثالثة مات سنة ٩٤ أو ١٠٤ هجرية^(٣).

٤- أبو هريرة الدوسي الصحابي الجليل حافظ الصحابة اختلف في اسمه واسم أبيه، قيل: عبد الرحمن بن صخر، وقيل: بن غنم، وقيل: عبدالله بن عائذ، وقيل: بن عامر، وقيل: بن عمرو، وقيل: غير ذلك، وكذلك اختلف في سنة وفاته ورجح البخاري أنه مات سنة ٥٧ هجرية^(٤).

الحكم على الحديث: قال أبو زرعة: (هذا حديث منكر، وعبيس شيخ ضعيف الحديث)^(٥).

(١) يُنظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٣٤/٧، الكاشف، للذهبي: ٦٩٥/١، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٣٧٩/٢.

(٢) يُنظر: التاريخ الكبير، للبخاري: ٣٠١/٨، الكاشف، للذهبي: ٣٧٣/٢ - ٣٧٤، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٥٩٦/٢.

(٣) يُنظر: الكاشف، للذهبي: ٤٣١/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٦٤٥/٢.

(٤) يُنظر: معرفة الصحابة، لابي نعيم: ١٨٨٥/٤، الإصابة، لابن حجر: ٤٢٥/٧.

(٥) علل الحديث: ٤٥٣/٢.

الذين وافقوه: قال: الأثرم^(١) (هذا إسناد واه)^(٢).

سبب النكارة: هذا الحديث رواه عبيس بن ميمون، وهو راو ضعيف متفق على ضعفه^(٣)، وقد خالف في إسناده، ومثته رواية الثقات، فرواه عن يحيى ابن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، بينما رواه مسلم من طريق عبد الواحد بن زياد، عن عبد الله بن عبد الله ابن الأصم، عن يزيد بن الأصم، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال: رسول الله ﷺ: (يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ، وَيَبْقَى ذَلِكَ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ)^(٤)، فيظهر أن عبيساً زاد في مثته: (اليهودي، والنصراني، والمجوسي، والخنزير).

قال الإمام أحمد: (أحاديث عبيس أحاديث مناكير)^(٥)، فمما تقدم يظهر أن أبا زرعة أنكره لمخالفة عبيس رواية الثقات.

المطلب الثالث

علل أخبار رويت في الأذان

(٥) قال المؤلف: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه عثمان بن صالح المصري، عن ابن لهيعة، عن عقيل، عن الزهري، عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ (أمر بلالاً أن يَشْفَعَ الأَذَانَ، وَيُوتَرَ الإِقَامَةَ)^(٦)).

(١) هو الحافظ الكبير العلامة، أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني الاسكافي صاحب الأمام أحمد سمع أحمد بن إسحاق الحضرمي، وعبد الله بن بكر السهمي، وعبد الله صالح المصري، وغفان، وأبا الوليد، والقعنبي، وطبقته، وصنف التصانيف، يُنظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي: ٥٧٠/٢.

(٢) فتح الباري، لابن رجب: ٧٠٤/٢.

(٣) يُنظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٣٤/٧، تهذيب الكمال، للمزي: ٢٧٦/١٩، ٢٧٩.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي: ٣٦٥/١.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل: ٤٥٨/٣.

(٦) علل الحديث: ٥١٧/٢ برقم (٥٥٧).

تخريج الحديث: رواه البزار، وابن المنذر^(١).

تراجم الرواة:

١- عثمان بن صالح بن صفوان السهمي، أبو يحيى المصري، صدوق من كبار العاشرة مات سنة ٢١٩ هجرية^(٢).

٢- عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي، صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه، مات سنة ١٧٤ هجرية^(٣).

٣- عقيل بالضم بن خالد عقيل بالفتح، أبو خالد الأيلي، ثقة ثبت من السادسة مات سنة ١٤٤ هجرية^(٤).

٤- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري، أبو بكر الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وثبته، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة مات سنة ١٢٥ هجرية، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين^(٥).

٥- أنس بن مالك الانصاري الخزرجي خادم النبي ﷺ الصحابي المعروف، وأحد المكثرين مات سنة ٩٢ هجرية^(٦).

الحكم على الحديث: قال أبو زرعة: (هذا حديث منكر)^(٧).

(١) مسند البزار: ٢/٢٧٩، الأوسط، لابن المنذر: ٣/٤٩٧.

(٢) يُنظر: ميزان الاعتدال، للذهبي: ٣/٣٩، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٣٨٤.

(٣) يُنظر: الكاشف، للذهبي: ١/٥٩٠، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٣١٩.

(٤) يُنظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٧/٤٣، الكاشف، للذهبي: ٢/٣٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٣٩٦.

(٥) يُنظر: الكاشف، للذهبي: ٢/٢١٩، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٥٠٦.

(٦) يُنظر: أسد الغابة، لابن الأثير الجزري: ١/١٩٢، ١/١٩٥، الإصابة، لابن حجر: ١/١٢٦، ١٢٨.

(٧) علل الحديث: ٢/٥١٧.

الذين وافقوه: قال أحمد بن حنبل: (هذا باطل)^(١). وقال البزار: (هذا الحديث لانهلمه يروى من حديث الزهري عن انس إلا من هذا الوجه)^(٢).

سبب النكارة: قال الدارقطني عن هذا الحديث: (تفرد به عثمان بن صالح، عن ابن لهيعة، عن عقيل)^(٣)، يعني عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه به مرفوعاً، ولم يتابعه عليه أحد، وقد صح الحديث من غير وجه، فقد رواه البخاري، ومسلم، من طرق، عن أبي قلابة، عن أنس رضي الله عنه قال: (أمر بلال أن يشفع الأذان ويؤثر الإقامة)^(٤)، قال ابن الملقن: (ومراده بقوله هذا حديث منكر، بالنسبة إلى هذه الطريق التي سئل عنها فقط)^(٥)، وبهذا يتبين سبب انكار الحافظ أبي زرعة لهذا الحديث.

المطلب الرابع

علل أخبار رويت في سجود القرآن

(٦) قال المؤلف: (وسمعت أبا زرعة، وحدثنا عن محمد بن بكار، عن يحيى بن أبي العيزار، عن ابن أبي ليلى، وعن إدريس الأودي، كلاهما عن عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن صفوان بن عسال، قال: سجد بنا رسول الله ﷺ في: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^{(٦)(٧)}).

(١) مسائل ابن هاني: ٢/٢٣٧.

(٢) مسند البزار: ٢/٢٧٩.

(٣) اطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر المقدسي: ٢/١٩١.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الأذان مثني مثني: ١/٢٢٠ صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة: ٢/٣-٢.

(٥) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن: ٣/٣٤٨.

(٦) سورة الانشقاق: الآية ١.

(٧) علل الحديث: ٢/٥٢٢.

تخريج الحديث رواه: الطبراني، وابن عدي^(١).

تراجم الرواة:

- ١- محمد بن بكار بن الريان، أبو عبد الله البغدادي الرصافي ثقة من العاشرة مات سنة ٢٣٨ هجرية^(٢).
- ٢- يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، متروك^(٣).
- ٣- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أبو عبد الرحمن الأنصاري القاضي، صدوق سيء الحفظ جداً، من السابعة مات سنة ١٤٨ هجرية^(٤).
- ٤- إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، ثقة من السابعة^(٥).
- ٥- عاصم بن بهدلة، وهو بن أبي النجود الكوفي، أبو بكر المقريء، صدوق له أوهام حجة في القراءة من السادسة مات سنة ١٢٨ هجرية^(٦).
- ٦- زر بن حبيش، أبو مريم الأسدي، ثقة جليل مخضرم^(٧) من الثانية، مات سنة ٨٢ هجرية^(٨).

(١) المعجم الكبير، للطبراني: ٦٨/٨، الكامل، لابن عدي: ٢٢٣/٧.

(٢) يُنْظَر: الثقات، لابن حبان: ٨٨/٩، الكاشف، للذهبي: ١٥٩/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٤٧٠/٢.

(٣) يُنْظَر: التاريخ الكبير، للبخاري: ٢٩٧/٨، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ١٧٩/٩، الكامل: ٢٢٣/٧.

(٤) يُنْظَر: ميزان الإعتدال، للذهبي: ٦١٣/٣، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٤٩٣.

(٥) يُنْظَر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٢٦٣/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٩٧.

(٦) يُنْظَر: الكاشف، للذهبي: ٥١٨/١، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٢٨٥.

(٧) المخضرم هو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي ﷺ وأسلم ولم يره، يُنْظَر: تدريب الراوي، للسيوطي:

٢٣٨/٢.

(٨) يُنْظَر: التاريخ الكبير، للبخاري: ٤٤٧/٣، الثقات، لابن حبان: ٢٦٩/٤، تقريب التهذيب، لابن حجر:

٢١٥.

٧- صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ الْمُرَادِيُّ مِنْ بَنِي الرَّبِيعِ بْنِ زَاهِرٍ بْنُ مُرَادٍ، غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً سَكَنَ الْكُوفَةَ (١).

الحكم على الحديث: قال أبو زرعة: (هذا حديث منكر خطأ، إنما هو عاصم، عن زرٍّ، قال: قرأَ عمار على المنبر: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، فنزل فسجدَ، ويحيى ضعيف الحديث) (٢).

الذين وافقوه: قال الدارقطني: (غريب) (٣).

سبب النكارة: أنكر أبو زرعة هذا الحديث لعلتين فيه:

الأولى: وقوع الخطأ في إسناده، حيث جاء هنا مروياً، عن صفوان بن عَسَّال مرفوعاً، والصواب أنه من حديث عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﷺ موقوفاً (٤)، قال أبو زرعة: (إنما هو عاصم، عن زرٍّ، قال: قرأَ عمار على المنبر: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، فنزل فسجد) (٥)، قال ابن أبي حاتم: (رواه الثوري وحماد بن سلمة، وأبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن زرٍّ، عن عمار موقوفاً) (٦)، والعلّة الثانية في هذا الحديث، هي وجود راوٍ متروك فيه هو يحيى بن أبي العيزار، فقد تفرد بروايته من هذا الوجه، عن صفوان ﷺ مرفوعاً.

قال الدارقطني: (وحديث صفوان، عن النبي ﷺ، غريب من حديث ادريس الأودي، ومحمد بن أبي ليلي، عن عاصم، تفرد به يحيى بن عقبة بن أبي العيزار

(١) يُنْظَرُ: أسد الغابة، لابن الاثير: ٢٨-٢٩، الإصابة، لابن حجر: ٤٣٦/٣.

(٢) علل الحديث: ٥٢٢/٢.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر المقدسي: ١٤٧/٣.

(٤) يُنْظَرُ: المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني: ١٩٣/٣، ٣٤٠، المصنف، لابن أبي شيبة: ٣٢٠/١، ٣٧٨، شرح معاني الآثار، للطحاوي: ٣٥٦/١، المحلّي، لابن حزم الأندلسي: ٦١/٥، السنن الكبرى، للبيهقي: ٣١٦/٢.

(٥) علل الحديث: ٥٢٢/٢.

(٦) المصدر نفسه: ٣٢٥/٢.

عنهما^(١)، وقال ابن عدي: (وعامة ما يرويه لا يتابع عليه)^(٢)، وقال ابن حبان: (كان ممن يروي الموضوعات، عن أقوام أثبات لا يجوز الاحتجاج به بحال من الأحوال)^(٣)، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، وفيه يحيى بن عتبة بن أبي العيزار، وهو ضعيف جداً)^(٤).

المطلب الخامس

علل أخبار رويت في الجمعة

(٧) قال المؤلف: (وسمعت أبا زرعة، وحدثنا عن سعيد بن سليمان الواسطي عن الهذيل بن بلال الفزاري، عن نافع، حدثني أبو هريرة، عن النبي ﷺ قال: (مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ، فَلْيَغْتَسِلْ)^(٥)).

تخريج الحديث: رواه: البخاري في التاريخ الأوسط، والعقيلي، وابن عدي والخطيب البغدادي^(٦).

تراجم الرواة:

١- سعيد بن سليمان الضبي، أبو عثمان الواسطي نزيل بغداد لقبه سعدويه، ثقة حافظ من كبار العاشرة مات سنة ٢٢٥ هجرية^(٧).

(١) أطراف الغرائب والأفراد: ١٤٧/٣.

(٢) الكامل، لابن عدي: ٢٢٣/٧.

(٣) كتاب المجروحين، لابن حبان: ٣٧٧/٢.

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي: ٣٣٨/٢.

(٥) علل الحديث: ٥٨٣/٢، ٥٨٤. برقم (٦١٢).

(٦) التاريخ الأوسط، للبخاري: ١٥٢/٢، الضعفاء الكبير، للعقيلي: ٣٦٤/٤، الكامل، لابن عدي: ١٢٣/٧،

تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: ٧٦/١٤.

(٧) يُنظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٢٦/٤، الكاشف، للذهبي: ٤٣٨/١، تقريب التهذيب، لابن

حجر: ٢٣٧.

٢- الهذيل بن بلال الفزاري، ضعيف^(١).

٣- نافع بن جبير بن مطعم النوفلي، أبو محمد، وأبو عبد الله المدني ثقة فاضل من الثالثة مات سنة ٩٩ هجرية^(٢).

٤- أبو هريرة الدوسي صحابي^{رضي الله عنه} تقدّم.

الحكم على الحديث: أطلق أبو زرعة الحكم بالنكارة على هذا الحديث مبيناً علته، إذ قال: (إنما هو عن نافع عن ابن عمر، وعن أبي هريرة منكر)^(٣). الذين وافقوه: وافقه البخاري، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وابن ماكولا^(٤). سبب النكارة: تفرد بهذا الحديث الهذيل بن بلال الفزاري، وهو ضعيف الحديث، فوهم فيه، فرواه عن نافع، عن أبي هريرة^{رضي الله عنه}، عن النبي^ﷺ فخالف فيه رواية الحفاظ المتقنين كأيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، والليث، ومالك، الذين رووه، عن نافع، عن ابن عمر^{رضي الله عنه}، عن النبي^ﷺ فقلب هذيل الإسناد فرواه عن أبي هريرة^{رضي الله عنه} يرفعه إلى النبي^ﷺ، ولم يتابعه عليه أحد، والصواب أنه عن نافع عن ابن عمر^{رضي الله عنه} مرفوعاً كما قال أبو زرعة.

(١) يُنظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ١١٣/٩، الضعفاء والمتروكين، للنسائي: ١٠٤/١، الضعفاء الكبير، للعقيلي: ٣٦٤/٤.

(٢) يُنظر: الكاشف، للذهبي: ٣١٤/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٥٥٨.

(٣) علل الحديث: ٥٨٤/٢.

(٤) التاريخ الاوسط، للبخاري: ١٥٢/٢، الضعفاء الكبير، للعقيلي: ٣٦٤/٤، الكامل، لابن عدي: ١٢٣/٧، علل الدارقطني: ١٥٩/١١، إكمال الكمال لابن ماكولا: ٤٠٧/٧.

ورواية ابن عمر قد أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما^(١)، قال ابن حبان عن الهذيل الفزاري: (كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل على قلة روايته، فلما كثر مخالفته للثقات فيما يرويه، عن الأثبات خرج عن حد العدالة إلى الجرح، وصار في عداد المتروكين ممن لا يحتج به)^(٢)، وبذلك يتبين وجه النكارة في هذا الحديث.

علل أخبار رويت في الجمعة:

(٨) قال المؤلف: (وسئل أبو زرعة عن حديث رواه أحمد بن عبد الله بن يونس، عن محمد بن طلحة، عن الحكم بن عمرو، عن ضرار بن عمرو، عن أبي عبد الله الشامي، عن تميم الداري، عن النبي ﷺ، قال: (الْجُمُعَةُ وَاجِبَةٌ إِلَّا عَلَى صَبِيٍّ، أَوْ امْرَأَةٍ، أَوْ مَرِيضٍ، أَوْ عَبْدٍ، أَوْ مُسَافِرٍ)^(٣)).

تخريج الحديث: لم أجد من رواه بهذا الإسناد فيما لدي من مصادر إلا المؤلف، والحديث رواه البخاري في التاريخ الكبير، والعقيلي، والطبراني، والبيهقي من طرق عدة، عن محمد بن طلحة، عن الحكم بن عمرو، عن ضرار بن عمرو عن أبي عبد الله الشامي، عن تميم الداري، عن النبي ﷺ قال: (الجمعة واجبة، إلا على امرأة، أو صبي، أو مريض، أو مسافر)^(٤).

(١) موطأ مالك، رواية يحيى الليثي: ١٠٢/١، مسند الحميدي: ٢٧٦/٢، مصنف بن أبي شيبة: ٦/٢، مسند أحمد: ٥٥/٢، ٦٤، ١٠٥، سنن الدارمي: ٤٣٣/١ صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة: ٢٨٨/٢، صحيح مسلم كتاب الجمعة: ٥٧٩/٢، سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة: ٣٤٦/١، سنن النسائي، كتاب الجمعة، باب الأمر بالغسل يوم الجمعة: ٩٣/٣، صحيح ابن خزيمة، ١٢٦/٣، شرح معاني الآثار، للطحاوي: ١١٥/١، صحيح ابن حبان: ٢٥/٤، ٢٨، المعجم الكبير، للطبراني: ٣٧٦/١٢، ٣٨٣، السنن الكبرى، للبيهقي: ٢٩٣/١، ٢٩٧.

(٢) كتاب المجروحين، لابن حبان: ٣٥٥/٢.

(٣) علل الحديث: ٥٨٤-٥٨٥، برقم (٦١٣).

(٤) التاريخ الكبير، للبخاري: ٣٣٧/٢، الضعفاء الكبير، للعقيلي: ٢٢١/٢، المعجم الكبير، للطبراني: ٤٣/٢، السنن الكبرى، للبيهقي: ١٨٣/٣.

تراجم الرواة:

- ١- أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي، ثقة حافظ من كبار العاشرة مات سنة ٢٢٧ هجرية^(١).
 - ٢- محمد بن طلحة بن مصرف الياامي الكوفي، صدوق له أوهام من السابعة مات سنة ١٦٧ هجرية^(٢).
 - ٣- الحكم بن عمرو، مجهول^(٣).
 - ٤- ضرار بن عمرو الكوفي الملقب، متروك^(٤).
 - ٥- أبو عبد الله الشامي، مجهول^(٥).
 - ٦- تميم بن أوس بن خارجة أبو رقية الداري صحابي مشهور مات سنة ٤٠ هجرية^(٦).
- الحكم على الحديث: قال أبو زرعة: (هذا حديث منكرو)^(٧).
- الذين وافقوه: قال البخاري: (لم يتابع عليه)^(٨)، وقال العقيلي: (لا يتابع عليه)^(٩)، وأنكره أبو نعيم الأصبهاني^(١٠)، وقال ابن كثير: (إسناده غريب جداً)^(١١).
-
- (١) يُنْظَر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٥٧/٢، الكاشف، للذهبي: ١٩٨/١ تقريب التهذيب، لابن حجر: ٨١.
- (٢) يُنْظَر: الثقات، لابن حبان: ٣٨٨/٧، الكاشف، للذهبي: ١٨٣/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٤٨٥.
- (٣) يُنْظَر: الجرح و التعديل، لابن أبي حاتم: ١١٩/٣، لسان الميزان، لابن حجر: ٣٣٧/٢.
- (٤) يُنْظَر: التأريخ الكبير، للبخاري: ٣٣٩/٤، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٤٦٥/٤، الكامل، لابن عدي: ١٠٠/٤.
- (٥) يُنْظَر: ميزان الاعتدال، للذهبي: ٥٤٤/٤، لسان الميزان، لابن حجر: ٧٢/٧.
- (٦) يُنْظَر: معرفة الصحابة، لابي نعيم: ٤٤٨/١، الإستيعاب، لابن عبد البر: ١٩٣/١-١٩٤.
- (٧) علل الحديث: ٥٨٥/٢.
- (٨) التأريخ الكبير، للبخاري: ٣٣٧/٢.
- (٩) الضعفاء الكبير، للعقيلي: ٢٢١/٢.
- (١٠) الضعفاء، للأصبهاني: ٩٥/١.
- (١١) إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، لابن كثير: ١٩١/١.

سبب النكارة: سبب النكارة في هذا الحديث وجود راو متروك فيه هو ضرار ابن عمرو الكوفي، قال فيه يحيى ابن معين: (ليس بشيء ولا يكتب حديثه)^(١)، وقال أبو زرعة الرازي: (منكر الحديث)^(٢)، وقال ابن حبان: (منكر الحديث جداً، كثير الرواية، عن المشاهير بالأشياء المناكير، فلما غلب المناكير في أخباره بطل الاحتجاج بآثاره)^(٣).

وكذلك فيه راويان مجهولان، وهما: أبو عبد الله الشامي، والحكم بن عمرو، أما أبو عبد الله الشامي، فقد قال فيه الذهبي: (لا يعرف)^(٤)، وقال أبو حاتم، عن الحكم بن عمرو: (شيخ مجهول)^(٥).

المطلب السادس

علل أخبار رويت في الصوم

(٩) قال المؤلف: (حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا محمد بن الصَّبَّاح البَزَّار، قال: حدثنا شريك، عن ليث، عن عبد الوارث، عن أنس، قال: مرَّ بنا أبو طَيِّبَة^(٦) في شهر رمضان، فقلنا: من أين جئت؟ قال: حجت النبي ﷺ)^(٧).
تخريج الحديث: رواه أبو يعلى بهذا الإسناد^(٨)، ورواه ابن أبي شيبه، من طريق وكيع، عن شريك، عن ليث، عن عبد الوهاب^(٩)، عن أنس: قال: مر أبو طيبة: فقال

(١) يُنْظَر: الكامل، لابن عدي: ١٠٠/٤.

(٢) سؤالات البرذعي/٢/٣٧٤.

(٣) كتاب المجروحين، لابن حبان: ٤١٧/١.

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي: ٥٤٤/٤.

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ١١٩/٣.

(٦) قال ابن حجر: (إسمه نافع)، فتح الباري، لابن حجر: ١٢٤/٧.

(٧) علل الحديث: ١٣٩/٣ - ١٤٠، برقم (٧٦١).

(٨) مسند أبي يعلى: ٢٢٦/٧.

(٩) عبد الوهاب بن بُخت المكي، ثقة من الخامسة، يُنْظَر: الكاشف، للذهبي: ٦٧٣/١، تقريب التهذيب، لابن

حجمت النبي ﷺ، وهو صائم^(١)، ورواه ابن شاهين، من طريق يحيى بن عبد الحميد^(٢)، عن شريك عن عبد الوارث، عن عبد الرحمن بن أنس بن مالك^(٣)، عن أبيه قال: مر بنا أبو طيبة في رمضان فقلنا له من أين جئت، قال: حجمت النبي ﷺ^(٤)، ورواه الترمذي، وابن أبي عاصم، وابن الأعرابي، والطبراني، وأبو نعيم، من طرق عدة، عن شريك، عن ليث، عن عبد الوارث، عن أنس، قال: (مر بنا أبو طيبة في شهر رمضان، فقلنا: من أين جئت؟ قال: حجمت النبي ﷺ)^(٥).

تراجم الرواة:

١- محمد بن الصباح البزار الدولابي، أبو جعفر البغدادي، ثقة حافظ من العاشرة مات سنة ٢٢٧ هجرية^(٦).

٢- شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط، ثم الكوفة، أبو عبد الله، صدوق يخطيء كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة من الثامنة مات سنة ١٧٧ هجرية^(٧).

(١) مصنف بن أبي شيبة: ٣٠٩/٢.

(٢) هو الجماني الكوفي حافظ اتهموه بسرقة الحديث يُنظر: ميزان الإعتدال، للذهبي: ٣٩٢/٤، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٥٩٣.

(٣) وقعت هذه الزيادة (عبد الرحمن) عند ابن شاهين في كتاب ناسخ الحديث ومنسوخه: ٣٣٥/١، ولم أجد لها عند غيره، ولم أجد لهذا الراوي ترجمة فيما لدي من مصادر، ويبدو أن ذلك وقع على الخطأ، وإنما هو من تصحيف الناسخين، والله اعلم.

(٤) ناسخ الحديث ومنسوخه، لابن شاهين: ٣٣٥/١.

(٥) علل الترمذي الكبير: ٢٦٢/١، الأحاد والمثاني، لابن أبي عاصم: ٥٩٠/٤، المعجم لابن الأعرابي: ٤٩٠/١، المعجم الكبير، للطبراني: ٣٨٣/٢٢، معرفة الصحابة، لأبي نعيم: ٢٩٤٥/٥.

(٦) يُنظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٢٨٩/٧، الكاشف، للذهبي: ١٨٢/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٤٨٤/٢.

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر: ٢٦٦/٢.

٣- ليث بن أبي سليم بن زعيم، صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك من السادسة مات سنة ١٤٨ هجرية^(١).

٤- عبد الوارث من موالى أنس بن مالك رضي الله عنه، مجهول^(٢).

٥- أنس بن مالك رضي الله عنه الصحابي تقدم.

الحكم على الحديث: قال أبو زرعة رضي الله عنه: (هذا حديث منكر)^(٣).

الذين وافقوه: أعلّه البخاري^(٤).

سبب النكارة: أنكر أبو زرعة هذا الحديث لما فيه من راو مجهول، وهو عبد الوارث^(٥)، وفيه أيضاً ليث بن أبي سليم، وقد تقدم بيان حاله. والحديث له متابع ضعيف جداً، رواه البزار، والطبراني، من طريق الربيع ابن بدر^(٦)، عن الأعمش، عن أنس رضي الله عنه، قال: مر بنا أبو طيبة -أحسبه قال بعد العصر- في رمضان، فقال: حجت رسول الله ﷺ، وقد تفرد به الربيع بن بدر، عن الأعمش، قال البزار: (وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش إلا الربيع بن بدر، والربيع لين الحديث)^(٧)، وقد صح الحديث، من غير وجه، فرواه البخاري، ومسلم، من طريق شعبة، ومالك، وإسماعيل بن جعفر، عن حميد

(١) يُنْظَر: الكامل، لابن عدي: ٨٧/٦-٨٩، الكاشف، للذهبي: ١٥١/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٤٦٤.

(٢) يُنْظَر: علل الترمذي الكبير: ٢٦٢/١، ميزان الاعتدال، للذهبي: ٦٧٨/٢.

(٣) علل الحديث: ١٤٠/٣.

(٤) يُنْظَر: علل الترمذي الكبير: ٢٦٢/١.

(٥) يُنْظَر: المصدر نفسه: ٢٦٢/١.

(٦) لقبه عليلة متروك، يُنْظَر: الكاشف، للذهبي: ٣٩١/١، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٢٠٦/١.

(٧) مسند البزار: ٣٦٧/٢، المعجم الأوسط، للطبراني: ٩٣/٦.

(٨) مسند البزار: ٣٦٧/٢.

الطويل، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: (حجم رسول الله ﷺ أبو طيبة، فأمر له رسول الله ﷺ بصاع من تمر، وأمر أهله أن يخففوا عنه، من خراجهم)^(١).

علل أخبار روئيت في الصوم:

(١٠) قال المؤلف: (وسمعت أبا زرعة، وانتهى إلى حديث كتبت، عن عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة الحزامي، عن إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: (كان رسول الله ﷺ يصوم حتى أقول: لا يُفطر ويُفطر حتى أقول: لا يصوم، قالت: وكان أكثر صيامه في شعبان، قالت: فقلت: يا رسول الله، مالي أرى أكثر صيامك في شعبان؟ فقال: يا عائشة، إنَّ الشهر يُكْتَبُ فيه لِمَلَكِ الموتِ مَنْ يَقْبِضُ، فأنا أُجِبُّ أَلَّا يُنْسَخَ اسْمِي إِلَّا وَأَنَا صَائِمٌ)^(٢).

تخريج الحديث: رواه: الخطيب البغدادي^(٣).

تراجع الرواة:

١- عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة الحزامي، أبو بكر، صدوق يخطيء من كبار الحادية عشرة^(٤).

(١) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب: من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والأجارة، والمكيال، والوزن، وسنتهم على نياتهم ومذاهبهم المشهورة: ٧٤١/٢، ٧٦٩، ٧٩٦، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب خل أجره الحجابة: ١٢٠٤/٣.

(٢) علل الحديث: ١٦٦/٣، ١٦٧ برقم (٧٧٨).

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: ٣١٤/١١، موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي: ٢٤٠/٢.

(٤) يُنْظَر: الكاشف، للذهبي: ٦٣٥/١، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٣٤٥.

٢- إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت الأنصاري، أبو مصعب المدني منكر الحديث^(١)(٢).

٣- هشام بن عروة، ثقة فقيه ربّما دلس. تقدم.

٤- عروة بن الزبير، ثقة فقيه مشهور، تقدم.

٥- عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، تقدمت.

الحكم على الحديث: قال أبو زرعة: (هو عندي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ أنه قال: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ تُصِيبُهُ شَوْكَةٌ فَمَا فَوْقَهَا، إِلَّا حَطَّ اللَّهُ عَنْهُ)، هو الصحيح، وقوله: (أَكْثَرُ صِيَامِهِ فِي شَعْبَانَ...)) إلى آخره منكر^(٣).

الذين وافقوه: قال أبو حاتم: (هذا حديث منكر)^(٤).

وقال ابن عدي: (ولإسماعيل بن قيس غير هذا من الحديث، وعامة مايرويه منكر)^(٥). وقال المحب الطبري: (غريب، من حديث هشام بن عروة بهذا اللفظ)^(٦).

سبب النكارة: مخالفة الراوي منكر الحديث للثقة، وتظهر هذه المخالفة في إسناد

الحديث ومتمته:

(١) نقل ابن القطان عن البخاري أنه قال: (كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه) وقد بحث

عنه في كتب البخاري فلم أجده فيما لديّ من مصادر، يُنظر: ميزان الاعتدال، للذهبي: ٦/١، لسان الميزان، لابن حجر: ١١٤/١، الرفع والتكميل، للكنوي: ٢٨٠/١.

(٢) يُنظر: التأريخ الكبير، للبخاري: ٣٧٠/١، الضعفاء للبخاري: ٢٥/١، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ١٩٣/٢، الكامل: ٣٠١/١.

(٣) علل الحديث، لابن أبي حاتم: ١٦٧/٣.

(٤) المصدر نفسه: ١١٥/٣.

(٥) الكامل، لابن عدي: ٣٠١/١.

(٦) يُنظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني: ٥٣/١٧.

أولاً: المخالفة في الإسناد: روى هذا الحديث إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، وخالف فيه رواية الإمام مالك الذي رواه عن أبي النضر^(١) مولى عمر بن عبيد الله، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم، فما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر إلا رمضان، وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان)^(٢).

ثانياً: مخالفته في المتن، فقد وردت زيادة في متن الحديث، وهي قوله: «أكثر صيامه في شعبان... إلى قوله: فأنا أحب أن لا ينسخ إسمي إلا وأنا صائم» فهذه الزيادة أنكرها الحفاظ، ولم يرد هذا الحديث عن هشام بن عروة، بل الذي ورد عنه، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ أنه قال: (ما من مسلم تصيبه شوكة فما فوقها إلا حط الله عنه)، هكذا رواه مسلم^(٣)، ورواه البخاري، من طريق الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ باللفظ المتقدم^(٤)، أما متن الحديث الذي رواه إسماعيل ابن قيس، فأصله في الصحيح من حديث أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها، كما تقدم لكن دون ذكر الزيادة التي أنكرها الحافظ أبو زرعة.

(١) ثقة ثبت، يُنظر: الكاشف، للذهبي: ٤٢١/١، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٢٢٦.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب صوم شعبان: ٨٤/٥، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان، واستحباب أن لا يخلي شهراً عن صوم: ٨٠٩/٢.

(٣) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن أو نحو ذلك حتى الشوكة يشاكها: ١٩٩١/٤.

(٤) صحيح البخاري، كتاب المرض، باب ما جاء في كفارة المرضى: ٢١٣٥/٥.

المطلب السابع

علل أخبار رويت في المناسك

(١١) قال المؤلف: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه صدقة بن يزيد الخراساني نزيل الرملة، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: (قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّ مَنْ أَصَحَّحْتُهُ، وَأَوْسَعْتُ لَهُ، لَمْ يَزُرْنِي فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَعْوَامٍ لَمَحْرُومٌ)^(١)).

تخريج الحديث: رواه البخاري في التاريخ الكبير، والعقيلي، والفاكهي، وابن عدي، والبيهقي، والواحدي، وابن عساكر^(٢).

تراجم الرواة:

- ١- صدقة بن يزيد الخراساني ثم الشامي، ضعيف^(٣).
- ٢- العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، أبو شبل المدني، صدوق ربما وهم من الخامسة مات في حدود سنة ١٣٠ هجرية^(٤).
- ٣- عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني، ثقة من الثالثة^(٥).
- ٤- أبو هريرة رضي الله عنه تقدم.

(١) علل الحديث: ٢٨٢/٣، رقم الحديث (٨٦٩)، وينظر: ١٨٣/٣ - ١٨٤ برقم (٧٨٨)، ٢٦٣/٣ - ٢٦٤ برقم (٨٥١).

(٢) التأريخ الكبير، للبخاري: ٢٩٥/٤، الضعفاء الكبير، للعقيلي: ٢٠٦/٢، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، للفاكهي: ٤٣٧/١، الكامل، لابن عدي: ٧٨/٤، السنن الكبرى للبيهقي: ٢٦٢/٥، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي: ٤٦٩/١، تاريخ دمشق، لابن عساكر: ٣٨/٢٤.

(٣) يُنظر: التأريخ الكبير، للبخاري: ٢٩٥/٤، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٤٣١/٤، الكامل، لابن عدي: ٧٧/٤.

(٤) يُنظر: الكاشف، للذهبي: ١٠٥/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٤٣٥.

(٥) يُنظر: المصدران السابقان: ٦٤٩/١، ٣٥٣.

الحكم على الحديث: قال أبو زرعة: (هذا عندي منكر من حديث العلاء بن عبد الرحمن، وهو من حديث العلاء بن المسيب أشبه)^(١).

الذين وافقوه: أنكره أبو حاتم من حديث العلاء بن عبد الرحمن^(٢).

وقال البخاري: (منكر)^(٣)، وأنكره ابن عدي فقال: (وهذا عن العلاء منكر كما قال البخاري)^(٤)، وقال البيهقي: (إسناده ضعيف)^(٥).

سبب النكارة: يظهر أن علّة هذا الحديث في تفرد صدقة بن يزيد الخراساني به فقد رواه عن العلاء بن عبد الرحمن، ولم يتابع عليه، وصدقة هذا ضعيف كما تقدم، ولا يحتمل حاله التفرد بهذا الحديث لذا أنكره أبو زرعة. قال ابن حبان عن صدقة بن يزيد: (كان ممن يحدث عن الثقات بالأشياء المعضلات على قلة روايته لا يجوز الاشتغال بحديثه عند الاحتجاج به)^(٦).

وقال ابن عدي: (ولا أعلم يرويه عن العلاء غير صدقة، وإنما يروي هذا خلف بن خليفة)^(٧)، وهو مشهور، وروي عن الثوري أيضاً عن العلاء بن المسيب^(٨)، عن أبيه^(٩)، عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، فلعل صدقة هذا سمع بذكر العلاء، فظن أنه العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان هذا الطريق أسهل

(١) يُنْظَرُ: علل الحديث: ٢٨٢/٣.

(٢) يُنْظَرُ: المصدر نفسه: ٢٨٢/٣.

(٣) التأريخ الكبير، للبخاري: ٢٩٥/٤.

(٤) الكامل، لابن عدي: ٧٨/٤.

(٥) السنن الكبرى، للبيهقي: ٢٦٢/٥.

(٦) كتاب المجروحين، لابن حبان: ٤١١/١.

(٧) صدوق اختلط في الآخر، ينظر: الكاشف، للذهبي: ٣٧٤/١، تقريب التهذيب، لابن حجر: ١٩٤.

(٨) ثقة ربما وهم، يُنْظَرُ: ميزان الاعتدال: ١٠٥/٣، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٤٣٦.

(٩) هو المسيب بن رافع، ثقة، ينظر: الكاشف، للذهبي: ٢٦٥/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٥٣٢.

عليه؛ وإنما هو: العلاء بن المسيب عن أبيه، عن أبي سعيد^(١)، وقد بين أبو زرعة الوجه الصحيح لهذه الرواية فقال: (والصحيح عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ)^(٢)، وهذه الرواية التي رجحها أبو زرعة رواها الطبراني، بلفظ أربعة أعوام^(٣).

قال الطبراني: (لم يرفع هذا الحديث عن سفيان إلا عبد الرزاق)^(٤)، ورواه عبد الرزاق، عن الثوري، عن العلاء بن المسيب، عن أبيه أو عن رجل، عن أبي سعيد ﷺ موقوفاً^(٥)، قال ابن معين: (لم يسمع المسيب بن رافع من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا البراء بن عازب)^(٦)، وهذا يعني أنّ المسيب بن رافع لم يسمع من أبي سعيد، ولا من أبي هريرة، ﷺ فالحديث على جميع الاحتمالات منقطع، مع ما يصحب ذلك من الاضطراب في الحديث^(٧).

قال العقيلي: (وفيه رواية عن أبي سعيد الخدري فيها لين)^(٨)، وقال الدارقطني بعد الإشارة إلى بعض هذه الوجوه: (ولا يصح منها شيء)^(٩).

(١) الكامل، لابن عدي: ٧٨/٤.

(٢) علل الحديث: ٢٨٣/٣ - ٢٨٤.

(٣) المعجم الأوسط، للطبراني: ١٥٥/١.

(٤) المصدر نفسه: ١٥٥/١.

(٥) مصنف عبد الرزاق: ١٣/٥.

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدوري: ١٩/٤.

(٧) يُنظر: علل الحديث: ٢٨٢/٣ - ٢٨٣.

(٨) الضعفاء الكبير، للعقيلي: ٢٠٦/٢.

(٩) العلل الواردة في الاحاديث النبوية، للدارقطني: ٣١٠/١١.

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضلہ تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم... أما بعد:

فقد توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى نتائج عديدة، لعل أهمها:

١- تبين أهمية البحث في المصطلحات الحديثية من خلال الدراسة التطبيقية إلى جانب الدراسة النظرية؛ فهي تعين على معرفة مفاهيم هذه المصطلحات عند أئمة الحديث.

٢- ظهر أنّ أبا زرعة الرازي كان دقيقاً في هذا العلم فهو إمام -علل الحديث- وهو الناقد البصير ومسائل هذا الكتاب شاهدة على ذلك، فينبغي العناية الفائقة بأقواله وأحكامه الحديثية والإستفادة منها.

٣- إنّ معنى الحديث المنكر عند الأئمة المتقدمين ومنهم الحافظ أبوزرعة هو أوسع وأشمل منه عند الأئمة المتأخرين فهم لا يحدّون المنكر بحدّ معين، ولا يحكمون بحكم عام لا يختلف عليه إثنان؛ فقد يطلقون النكارة على مجرد التفرد في الأغلب، وقد تطلق على الجرح عندهم، والقرائن هي التي تحدد قصدهم؛ فإذا أردنا أن نعرف مرادهم يجب علينا أن نتتبع ونستقرأ وننظر في القرائن التي تعين على فهم أحكامهم وإطلاقاتهم.

٤- التفريق بين قولهم فلان منكر الحديث، وقولهم يروي المناكير؛ فالأول وصف في الراوي يدل على أنّ النكارة من جهته هو كما أنّها تقضي بأنّ المناكير قد زادت في مروياته وغلبت عليها حتى استوجبت ترك حديثه، وأمّا قولهم فلان يروي المناكير؛ فمعناها أنّ الراوي قد يروي المناكير دون غلبة ذلك على حديثه، وربما العهدة ليست عليه، وإنما من شيوخه الذين روى

عنهم، وهي تفيد أنه لا يتوقى بالرواية وهي عبارة جرح في الراوي لا تقتضي ترك حديثه حتى تكثر المناكير في مروياته.

٥- إن مفهوم الحديث المنكر عند الحافظ أبي زرعة الرازي يُطلق على أنواع مختلفة ولا يمكن ان يحدّ بالمعنى الإصطلاحي وهو (تفرد الضعيف او مخالفته للثقة) بل يتعدى ذلك الى المعنى اللفظي؛ فهو يشمل هذا المعنى وغيره، والله تعالى أعلم.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم

والحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. الأباطيل والمناكير والصاح والمشاهير: أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزجاني، تحقيق: عبد الرحمن الفيرواني، دار الصميعي، عام ١٤١٥هـ.
٢. أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: د. سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ط١، ١٤٠٢هـ.
٣. الآحاد والمثاني: أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٤. اختصار علوم الحديث: أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي، مع الباعث الحثيث، لأحمد شاكر، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.
٥. الإرشاد في معرفة علماء الحديث: الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
٦. إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه: الحافظ إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: بهجة يوسف حمد أبو الطيب، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ.
٧. الأسامي والكنى: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
٨. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
٩. أسد الغابة في معرفة الصحابة: عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٠. الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة: الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: عز الدين علي السعيد، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤١٣هـ.
١١. الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت ٧٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
١٢. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ: الإمام الدارقطني محمد بن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق: نصار ويوسف، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.
١٣. الاقتراح في بيان الاصطلاح: تقي الدين ابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٤. ألفية السيوطي في علوم الحديث: شرح أحمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط٢، ١٤٠٩هـ.
١٥. إكمال الكمال: ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي.
١٦. الأم: الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، مع مختصر المزني الجزء الأول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
١٧. الأنوار الكاشف، للذهبية لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
١٨. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير: شرح أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢.

١٩. البحر الزخار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، المدينة، ١٤٠٩هـ.

٢٠. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبي الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢١. تاريخ ابن معين (رواية الدوري): يحيى بن معين أبو زكريا، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١ ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٢. تاريخ أبي زرعة الدمشقي: وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٣. التاريخ الصغير (الأوسط): للبخاري محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٢٤. التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.

٢٥. تاريخ بغداد: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي: دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل: أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

٢٧. تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٨. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
٢٩. التدوين في أخبار قزوين: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.
٣٠. تذكرة الحفاظ، للذهبي: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
٣١. تقريب التهذيب، لابن حجر: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٣٢. تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
٣٣. تهذيب التهذيب: الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٩هـ.
٣٤. تهذيب التهذيب: الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
٣٥. تهذيب الكمال: يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٣٦. تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربى، ط١، بيروت، ٢٠٠١م.
٣٧. توجيه النظر إلى أصول الأثر: طاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٣٨. التوحيد: ابن منده، تحقيق الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي، مطابع الجامعة الإسلامية.
٣٩. الثقات: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط١، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
٤٠. الجامع الصحيح المختصر «صحيح البخاري»: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٤١. الجامع في العلل والفوائد: الدكتور ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٣١هـ.
٤٢. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.
٤٣. الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط١، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
٤٤. حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر: عبد الله بن حسين خاطر السمين العدوي المالكي الأزهرى، انتهى منها سنة ١٣٠٩هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٩٣٨م.

٤٥. الحديث المنكر عند نقاد الحديث . دراسة نظرية وتطبيقية .: عبد الرحمن بن نويفع السلمي، مكتبة الرشد ناشرون، السعودية، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٤٦. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
٤٧. دراسات في علوم الحديث: محمد عوض، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ.
٤٨. الدعاء للطبراني: سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
٤٩. دلائل النبوة: إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق: محمد محمد الحداد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
٥٠. دلائل النبوة: للبيهقي (ت ٤٥٨هـ) وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. عبد المعطي قلجى، دار الكتب العلمية، ودار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٥١. ذكر أخبار أصفهان، وهو (تاريخ أصفهان): للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي.
٥٢. ذم الهوى: ابن الجوزي، تحقيق: أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٥٣. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٥٤. سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

٥٥. سنن الترمذي: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٦. سنن الدارقطني: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يمانى المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٥٧. سنن الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١.

٥٨. السنن الكبرى وفي ذيله الجواهر النقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط١، ١٣٤٤هـ.

٥٩. السنن الكبرى: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٠. سير أعلام النبلاء، للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.

٦١. سير السلف الصالحين: للإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، المعروف بقوام السنة (ت٥٣٥هـ)، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، دار الراية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٦٢. شرح التبصرة والتذكرة: عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المطبعة الجديدة، فاس، المغرب، ط١، ١٣٥٤هـ.

٦٣. شرح السنة: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٦٤. شرح علل الترمذي: الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ.

٦٥. شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.

٦٦. شعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٦٧. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

٦٨. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٦٩. صحيح ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٧٠. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧١. الضعفاء: أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني الصوفي، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٧٢. الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلججي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٧٣. الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، دار الوفاء، المنصورة، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٧٤. الضعفاء والمتروكين: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

٧٥. العلة وأجناسها عند المحدثين: مصطفى باحو، دار الضياء، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٧٦. العلل: الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية: د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، دار الرشد، ط١، ١٤٢٧هـ.

٧٧. علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي: تحقيق: صبحي السامرائي وأبي المعطي النووي ومحمود الصعيدي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٩هـ.

٧٨. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٧٩. العلل الواردة في الأحاديث النبوية: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٨٠. العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروزي وغيره: أحمد بن حنبل الشيباني، الدار السلفية، بومباي، الهند، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٨١. علوم الحديث ومصطلحه: الشيخ صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.
٨٢. عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٨٣. عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد: أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري الشافعي المعروف بابن السني، تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جدة، بيروت.
٨٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، دار ابن الجوزي، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد السعودية، الدمام، ط٢.
٨٥. فتح المغيـث شرح ألفية الحديث: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.
٨٦. الفوائد: تمام بن محمد الرازي أبو القاسم، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
٨٧. فيض القدير شرح الجامع الصغير: عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.
٨٨. القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
٨٩. القضاء والقدر: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٩٠. قواعد العلل وقرائن الترجيح: عادل عبد الشكور بن عباس الزرقى، دار المحدث للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ.
٩١. الكاشف، للذهبي في معرفة من له رواية في الكتب الستة: حمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٩٢. الكامل في الضعفاء، لابن عدي في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
٩٣. كشف الأستار عن زوائد البزار: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٩٤. الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث: إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٩٥. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
٩٦. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط١.
٩٧. لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٩٨. المجتبى من السنن: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٩٩. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: الإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

١٠٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٠١. المحلى: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٠٢. مختصر قيام الليل: محمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤هـ)، اختصره: العلامة أحمد بن علي المقرئ، اهتم بطبعه: عبد الحميد حبيب الله، نشر: حديث أكادي، باكستان، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٠٣. المدخل إلى السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٤هـ.

١٠٤. مسائل أحمد بن حنبل: رواية إسحاق بن هانئ، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، ط١، ١٣٩٤هـ.

١٠٥. المستدرک على الصحيحين: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

- ١٠٦.المسند: عبد الله بن الزبير أبو بكر الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي، بيروت، القاهرة.
- ١٠٧.المسند:الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق شعيب الارنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ١٠٨.مسند ابن أبي شيبه: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٩٩٧م.
- ١٠٩.مسند إسحاق بن راهويه: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي: تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- ١١٠.مسند الشاميين: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- ١١١.مسند الشهاب: محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- ١١٢.مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ١١٣.المصنف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١١٤. المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١١٥. المعجم: أبوسعيد أحمد بن محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي (ت ٣٤١هـ)، تحقيق أحمد مير البلوشي، مكتبة الكوثر للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

١١٦. معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي: محمد أحمد دهمان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١١٧. معجم الصحابة: عبد الباقي بن قانع أبو الحسين، تحقيق: صلاح بن سالم المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ.

١١٨. المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.

١١٩. معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٢٠. معرفة الصحابة: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٢١. معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

١٢٢. المغني في الضعفاء: للحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر.

١٢٣. المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد، تحقيق: محمد سيد كيلاي، دار المعرفة، لبنان.

١٢٤. مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث): أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح الشهرزوري، مكتبة الفارابي، ط ١، ١٩٨٤م.

١٢٥. المنار المنيف في الصحيح والضعيف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

١٢٦. المنتخب من العلل: للخلال، انتخاب: ابن قدامة المقدسي، قطعة منه، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية، ط ١، ١٤١٩هـ.

١٢٧. المنتخب من مسند عبد بن حميد: عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسي، تحقيق: صبحي البدر السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٢٨. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٦هـ.

١٢٩. موضح أوهام الجمع والتفريق: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

١٣٠. الموضوعات: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي، تحقيق: توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٣١. الموضوعات، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)،
 حقق نصوصه وعلق عليه نور الدين بن شكري جيلار، مكتبة أضواء
 السلف، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
١٣٢. الموطأ: الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد
 الباقي، دار الحديث، ط٢، ١٤١٣هـ.
١٣٣. الموقظة في علم مصطلح الحديث: محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)،
 تحقيق: أبي غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
١٣٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي،
 تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار
 الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
١٣٥. ناسخ الحديث ومنسوخه: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين،
 تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٨هـ-
 ١٩٨٨م.
١٣٦. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أبو الفضل
 أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)،
 تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الزحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط١،
 ١٤٢٢هـ.
١٣٧. النكت على كتاب ابن الصلاح: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن
 أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق ربيع بن هادي عمير
 المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،
 المملكة العربية السعودية.

١٣٨. النهاية في غريب الأثر: مجد الدين أبوالسعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي و طاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٣٩. هدي الساري مقدمة فتح الباري: لابن حجر العسقلاني، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز تصحيح محب الدين الخطيب، نشر الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، الرياض.

١٤٠. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

